# مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية مع انتشار العملات الرقمية

عبدالحافظ الصاوي

## مستخلص

في ظل عالم تسوده ثورة الاتصالات والمعلومات، تسارعت المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية، بل والسياسية والثقافية كذلك، وفي ضوء هذه المتغيّرات فرضت العملات الرقمية نفسها على الواقع المعيش للاقتصاد العالمي، ولم يعد الأمر مجرد البحث لهذه العملات عن موقع قدم على خريطة اقتصاديات العالم، لكن الأمر بات يهدّد النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك اقتصاديات الدول؛ لمنازعتها في أهم خصائصها، وهو إصدار النقود.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتناول مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية مع انتشار العملات الرقمية. وقد حاولت الدراسة تناول الأمر من خلال أربعة محاور وخاتمة، المحاور الأربعة هي: العملات الرقمية.. الماهية والتطور وحجم التعاملات، والتحديات التي تواجه هذه العملات والجهود المبذولة لمواجهتها، والجوانب الشرعية لهذه العملات، وأثر هذه العملات في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية.

حرص الباحث على أن تتضمَّن الدراسة السيناريوهات المختلفة لمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل ظاهرة العملات «المشفّرة» الرقمية، ودور التكنولوجيا فيها، وكذلك دور الدول في السيطرة على الظاهرة، والجهود المبذولة لاحتوائها. وأكدت الدراسة أن الظاهرة وإن كان البعض يراها مهدّدة لسيطرة الدولار وأمريكا على مقدرات الاقتصاد العالمي، إلا أنها أكثر انتشاراً في أمريكا وأوروبا، فضلاً عن امتلاكهما التكنولوجيا، التي تعدّ عماد الظاهرة، ومن ثم ستكون النتيجة أن تصب ثمار الظاهرة لمصلحة أوروبا وأمريكا. وطالبت الدراسة الدول النامية بضرورة الاعتناء بالتكنولوجيا، حتى تمتلك استقلاليتها في التعامل مع الظاهرة.

# مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية مع انتشار العملات الرقمية

عبدالحافظ الصاوي

## مقدِّمة

نحن أمام شأن مالي جديد لم يكن معهوداً من قبل، وهو إصدار عملات من قبل جهات بخلاف البنوك المركزية، وهو ما عُرف بالعملات المشفّرة، وقد بدأت الظاهرة في الانتشار بعد أن بدأت بالاستثمار فيها مؤسسات كبيرة من شركات عملاقة مثل (تسلا)، أو جامعات كبرى مثل (هارفارد، وميشيجان)، خاصة بعد الطفرات التي حققتها هذه العملات في قيمتها. ولم يتوقف الأمر عند مجرد الاستثمار في هذه العملات، لكن هناك العديد من الشركات الكبرى تقبل الدفع بهذه العملات نظير ما تقدمه من سلع وخدمات (تسلا، مايكروسوفت، لامبورجيني... إلخ)[1].

وبطبيعة الأشياء، اتجه لهذه العملات أفراد من مختلف دول العالم، ووُجدت لها منصات للتعامل، وكُوّنت محافظ للاستفادة من هذه الفرصة، عن طريق أفراد أو جهات، ليكون لديهم كمّ كبير من النقود يمكّنهم من التعامل بهذه العملات.

لكن الظاهرة واجهت تحديات كبيرة، على رأسها: غياب المنظومة القانونية الحاكمة لهذه التعاملات، خاصة في حالات السرقة أو الغش والنصب وخلافه من المعاملات غير القانونية، وكذلك مشكلات أخرى تتعلق بتذبذب قيمة هذه العملات، وغير ذلك من مشكلات.

ولما وجدت الدول أن هذه العملات أصبحت أمراً واقعاً، اتجه بعضها لمنع التعامل بها، لما تمثّله من تهديد على وضعها المالي والاقتصادي، واتجهت دول أخرى للسماح بالتعامل بهذه العملات، على أن تكون تحت سيطرة البنوك المركزية. وهناك دول اتخذت شوطاً بعيداً في اعتمادها كعملة مسموح بها في التعاملات الاعتيادية بجوار عملات أخرى، كما حدث في السلفادور. لكن هناك بعض الدول اتجهت لمنحى آخر تماماً، وهو العمل على إصدار العملات المشفّرة لكن تحت مسمى «العملات

(١) أرقام، ١٠ شركات كبرى تقبل التعامل بالعملات الرقمية، ٩/ ١٢/ ٢٠١٧.

الرقمية»، وهو محاولة للسيطرة على العملات المشفّرة في نطاقها الجغرافي، على أن ينظم ذلك القانون كل جوانب التعامل بهذه العملات، ويضمن حقوق الأفراد، وكذلك سيطرة الدولة على العملة المصدرة، كأهم أبرز مظاهر سيادة الدولة. ومن هنا وجدنا دولاً كثيرة متقدمة ونامية تعلن إعدادها لإصدار عملتها الرقمية، منها: الصين، وأمريكا، وروسيا، والهند، وتركيا... إلخ.

## إشكالية الدراسة وأهميتها:

من الموضوعات المثيرة التي أوجدتها هذه العملات، كونها مهدِّدة للنظام المالي العالمي القائم على عملات رئيسة للتسويات التجارية والمالية على مستوى العالم (الدولار، اليورو، الين، الجنيه الاسترليني، واليوان). وكثيراً ما يطرح تساؤل: هل سينتهي عصر الدولار في ظل تنامي هذه العملات بالكم الذي يوفّر خدمات بشكل كافٍ للتعاملات التجارية والمالية على مستوى العالم؟ وكذلك موضوع تغيّر المفاهيم القائمة بشأن سلطة الدول في إصدار العملات، وخروج الأمر عن سلطة البنوك المركزية.. إلا أن اتجاه الدول لإصدار عملتها الرقمية الخاصة بها، يعيد السلطة مرة أخرى للبنوك المركزية، لكن هناك تساؤلات عدة، منها: كيف سيكون تقييم العملات الرقمية للدول فيما بينها.. هل ستعتمد على المؤشرات نفسها القائمة للعملات التقليدية؟

**غياب المنظومة القانونية الحاكمة لهذه التعاملات، خاصة في حالات السرقة أو الغش والنصب وخلافه من المعاملات غير القانونية، وكذلك مشكلات أخرى تتعلق بتذبذب قيمة هذه العملات.**

وثمة أمر مهم يخصّ المسلمين، وهو اعتبارات الحلال والحرام في هذه المعاملة الجديدة، فهناك اجتهادات مختلفة، لكن غالبيتها اتجه للتحريم، سواء كانت تلك الفتاوى من قبل دور الفتوى، أو علماء عبروا عن فتواهم الشخصية. وهناك من جعل التحريم مرتبطاً بالوسائل لا المقاصد، آخذاً في الحسبان الجهد العلمي المعنيّ بالتكنولوجيا، وهو ما يجعلنا في حاجة للإشارة إلى تلك الاجتهادات.

تأتي أهمية الدراسة لانتشار ظاهرة العملات المشفّرة، وكذلك خطوة الدول لإصدار عملتها الرقمية. ويتوقع أن تكون السنوات القادمة حاملةً لتطورات كبيرة في هذا الملف، تفرض علينا أمرين، الأول: التعرف إلى هذه التقنية وخلفياتها المتعددة. والثاني: استعداد الأفراد والحكومات للتعامل معها، في ظل نظام عالمي تشوبه ضبابية كبيرة في مضامينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## المحور الأول: العملات الرقمية.. الماهية والتطور وحجم التعاملات:

يعدُّ اصطلاح العملات الرقمية جامعاً لمجموعة من المصطلحات المتداولة فيما يخص التعاملات النقدية غير الملموسة؛ فكل ما يتم عبر تطبيقات معلوماتية أو اتصالاتية يأتي

تحت مظلة العملات الرقمية، وتحت هذه المظلة تأتي مسميات (العملات الافتراضية، والنقود الإلكترونية، والعملات الرقمية الرسمية، والعملات المشّفرة)[1]، ولكلٍّ من هذه المسميات الأربعة مدلولاته المختلفة.. وإن كانت كلٌّ من العملات الافتراضية والرقمية الرسمية والمشفّرة تتداخل فيما بينها من حيث خصائص التعريف، كونها يتم إنشاؤها عبر برامج وخوارزميات رياضية معينة، بينما النقود الإلكترونية تعبّر في الحقيقة عن النقود التقليدية وتعكس قيمتها، لكن الدفع والتسويات تتم عبر وسائل إلكترونية.

وتركز هذه الورقة، دون الدخول في تفاصيل أو مناقشة التعريفات الصادرة عن أكثر من جهة؛ على العملات المشّفرة التي يصدرها الأفراد أو المؤسسات بعيداً عن البنوك المركزية وسيادة الدولة، ويتم التعامل بها وفق مؤسسات التداول المنتشرة الآن، وكذلك العملة الرقمية الرسمية، التي تسعى الدول لإصدارها من خلال بنوكها المركزية، من أجل السيطرة على ظاهرة العملات المشفّرة للأفراد والمؤسسات، حتى لا ينفرط عقد السياسات المالية والنقدية، بل وزوال أحد أهم مظاهر سيادة الدولة في إصدار النقود.

مع ملاحظة أن الجوانب الفنية لإصدار العملات المشّفرة أو الرقمية الرسمية واحدة، لكن الخلاف الوحيد يأتي في إطار دور الدولة، التي تحرص على عدم التفريط في دورها بإصدار النقود.

**ماهية العملات المشفّرة:** تتعدّد التعريفات الخاصة بالعملات المشفّرة، والتي تناولتها المؤسسات المالية كصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما. وخلصت دراسة البنك المركزي الأردني لتعريف العملات المشّفرة بأنها «تمثيل رقمي للقيمة، يتم تداولها إلكترونياً في مجتمع افتراضي محدد أو غير محدد، وتعتمد في مبدأ إصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير، ولا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة رقابية أو تنظيمية، وإنما يصدرها مطوّرها، ولا تشكل التزاماً على أية جهة بما في ذلك مطوّروها»[2].

ومن خلال هذا التعريف يمكن الوقوف على مجموعة من الخصائص للعملات المشفّرة، منها: أنها تمثيل رقمي للقيمة، وهنا تأتي الدلالة على إكسابها واحدة من أهم سمات النقود التقليدية كونها مخزناً للقيمة. وثانياً أنها قابلة للتدول، لكن عبر وسائل إلكترونية، وأن هذا التداول قد يكون محدوداً أو غير محدود. وهنا، وإن كانت العملات المشفّرة قد اكتسبت خاصية أخرى من خصائص النقود التقليدية، كونها قابلة للتداول، إلا أن التداول هنا محدود أو مشروط، باستخدام الوسائل الإلكترونية، وثانياً قد يكون التداول عاماً أو خاصاً، أما الخاصية الأخرى للعملات المشفّرة، فإن إصدارها يتوقف على قواعد التشفير التي يمتلكها البعض، وهي خاصية مختلفة تماماً عن النقود التقليدية التي عادة ما تعتمد في إصدارها على رصيد من

(١) البنك المركزي الأردني، دراسة العملات المشفّرة، مارس ٢٠٢٠، ص ٨ – ٩، https://bit.ly/3tei6CO.

(٢) البنك المركزي الأردني، مصدر سابق، ص ٢٠.

نقد أجنبي أو رصيد من ذهب، أو إنتاج من السلع والخدمات. كما أن العملات المشفّرة لا تصدرها بنوك مركزية أو سلطات تنظيمية أو رقابية، وإنما أفراد يعتمدون في توليد العملات المشفّرة على مجموعة من المعادلات الرياضية، والخوارزميات، واستخدام أجهزة الكمبيوتر التي تستغرق وقتاً طويلاً، مستهلكةً في ذلك كميات كبيرة من الطاقة. أما السمة الأخيرة للعملات المشفّرة وَفق تعريف دراسة البنك المركزي الأردني، فهي أن هذه العملات لا تمثل التزاماً على أي جهة، بمن فيهم مطوّروها، بينما العملات التقليدية تمثل التزاماً على الجهة التي تصدرها وهي البنوك المركزية والدول.

**العملات المشفّرة لا تصدرها بنوك مركزية أو سلطات تنظيمية أو رقابية، وإنما أفراد يعتمدون في توليد العملات المشفّرة على مجموعة من المعادلات الرياضية، والخوارزميات، واستخدام أجهزة الكمبيوتر التي تستغرق وقتاً طويلاً.**

انطلقت العملات المشفّرة عام ٢٠٠٩ بأسعار زهيدة، تمثل أجزاءً من الدولار الواحد، ثم توالت التعاملات عليها والتعريف بها، وإن كان لم يُعرف بعد على وجه الدقة من يقف خلفها من حيث الإصدار والإطلاق، واليوم - السبت ٤ يونيو ٢٠٢٢ - ترصد المعلومات الخاصة بسوق العملات المشفّرة، أن هناك نحو ١٩ ألف عملة مشفّرة، وأن سوق التعامل في يوم الجمعة الموافق ٣ يونيو ٢٠٢٢ على العملات المشفّرة، كانت القيمة السوقية له نحو ١,٢ تريليون دولار، وأن عدد العملات التي يتم التعامل بها داخل السوق بالفعل في هذا التاريخ نحو ١٠,٨ ألف عملة.

وتضم قائمة العملات المشفّرة أكبر ١٠ عملات يتم التداول عليها في السوق، وإن كانت البيتكوين هي أقوى تلك العملات وتمثل نسبة ٤٤٪ من القيمة السوقية للعملات المشفّرة[1]، وذلك في نهاية مايو ٢٠٢٢، وبجانب بيتكوين هناك عملات أخرى تحظى بإقبال الجمهور للتعمل معها، وهي: (إيثريوم، تيثر، يو إس دي كوين، بينانس كوين، كاردانو، ريبل، Binance Usd، سولانا، ودوج كوين). وثمة منصات مشهورة لتداول العملات المشفّرة، تنشر أسعار التداول بشكل يومي.

**الخطوة الفارقة:** على الرغم من التمدد اليومي للعملات المشفّرة، واتساع رقعة المعرفة بعالمها وانتشار التعامل بها، حيث تشير التقديرات إلى وجود نحو ٣٠٠ مليون فرد يتعاملون بتلك العملات؛ إلا أن ما اتخذته دولة السلفادور يعدُّ خطوة فارقة في أداء العملات المشفّرة، حيث سمحت السلفادور باعتماد البيتكوين كعملة للتداول داخل أراضيها بجوار الدولار الأمريكي، وذلك في سبتمبر ٢٠٢١، بعد أن سنّت قانوناً منظماً للتعامل بالبيتكوين في يونيو من عام ٢٠٢١. وبذلك تكون السلفادور الدول الوحيدة

(١) الشرق، هيمنة «بيتكوين» على سوق العملات المشفّرة هي الأقوى منذ ذروة السوق الصاعدة، ٣٠/ ٥/ ٢٠٢٢.

من بين دول العالم التي سمحت بالتداول الرسمي المنظم لإحدى العملات المشفّرة، لتكون عملة للتداول والتعامل اليومي، من خلال بطاقات يحملها الأفراد، وتسمح بتجزئة الوحدات من البيتكوين إلى أجزاء تعكس الحقوق في تعاملات البيع والشراء وباقي متطلبات الحياة[1].

وإن كانت التجربة قد عرّضت البلاد بلا شك لكثير من المشكلات، بسبب التذبذب القوي الذي شهدته عملة البيتكوين منذ السماح باعتمادها كعملة مسموح بها رسمياً داخل البلاد حتى أوائل يونيو ٢٠٢٢، ففي شهر نوفمبر ٢٠٢١ شهدت سوق العملات المشفّرة ارتفاعاً غير مسبوق، ووصل سعر الوحدة من البيتكوين لأكثر من ٦٨ ألف دولار، وتجاوزت القيمة السوقية للعملات المشفّرة في السوق الدولية حاجز ٣ تريليونات دولار، بينما في أوائل يونيو ٢٠٢٢ شهد البيتكوين انتكاسة كبيرة وصلت إلى أن سعر الوحدة بلغ قرابة ٣٠ ألف دولار، وانخفضت القيمة السوقية للعملات المشفّرة إلى ١,٢ ترليون دولار.

**إذا ما نجحت الدول في إصدار عملتها الرقمية الرسمية، فيتوقع أن يقضي هذا بالكلية على سوق العملات المشفّرة التي تصدر عن الأفراد والهيئات، وسيكون السوق قاصراً على العملات الرقمية التي قد تكون من حيث العدد مثل العملات التقليدية الموجودة الآن.**

وقد رصد أحد المواقع المتخصصة بشؤون العملات المشفّرة، عدد المتعاملين بها على مستوى العالم؛ فكانت آسيا هي الأكبر من حيث عدد المتعاملين بنحو ١٦٠ مليوناً، ثم أوروبا ٣٨ مليوناً، ثم إفريقيا ٣٢ مليوناً، ثم أمريكا الشمالية ٢٨ مليوناً، ثم أمريكا الجنوبية ٢٤ مليوناً، ثم أوقيانوسيا ١ مليون. وعلى صعيد الدول، فإن أكبر عشر دول من حيث عدد المتعاملين على العملات المشفّرة كانت مرتبة كما يلي: الهند ١٠٠ مليون، أمريكا ٢٧ مليوناً، روسيا ١٧,٣ مليون، نيجيريا ١٣ مليوناً، البرازيل ١٠ ملايين، باكستان ٩ ملايين، إندونيسيا ٧,٢ مليون، فيتنام ٥,٩ مليون، أوكرانيا ٥,٥ مليون، كينيا ٥,٤ مليون. وعلى الصعيد العربي أتت مصر في المقدمة بعدد متعاملين ١,٧ مليون[2].

**العملات الرقمية للدول:** اتخذت بعض الدول خطوات مختلفة تجاه العملات المشفّرة، إما لاعتبارات تكتيكية تتعلق بتحويل النقد الأجنبي داخل وخارج البلاد دون سيطرة الدولة على ذلك وما يحدثه من تقلبات في سوق الصرف؛ أو السعي كذلك لعدم استخدام هذه العملات في ممارسات غسل الأموال وغيرها من مكونات الاقتصاد الأسود. أما الاعتبارات الاستراتيجية التي دفعت الدول لاتخاذ خطوات لمنع العملات

(١) عبدالحافظ الصاوي، السلفادور أول دولة تعتمدها.. ماذا بعد تقنين البيتكوين؟ الجزيرة نت، ١٠/ ٩/ ٢٠٢١.

(٢) CNN عربية، مصر الأولى عربياً.. أين يوجد أكبر عدد من مستخدمي العملات المشفّرة؟ ٣/ ١/ ٢٠٢٢.

المشـفّرة، والسـعي لإصدار عملتهـا الرقمية، أو المشـفّرة، ولكن من خلال جهـة وحيدة للإصدار والتحكـم فـي كل مكوناتهـا والتعامـل بها، عبر البنوك المركزية. أعلنت دول عدة السعي لإصدار عمـلات رقمية، مثـل: أمريـكا[1] والصين والهند وتركيا، وغيرها من الدول، ولكن لم تصل بعد أيٌّ من هذه الدول لخطوة التفعيل الرسمي والإصدار إلى تاريخ تحرير هذه السطور، في يونيو ٢٠٢٢.

وإذا مـا نجحت الدول في إصـدار عملتها الرقمية الرسمية، فيتوقع أن يقضي هذا بالكلية على سـوق العملات المشـفّرة التـي تصدر عن الأفراد والهيئات، وسـيكون السوق قاصراً على العمـلات الرقمية التي قد تكون من حيث العدد مثـل العملات التقليديـة الموجـودة الآن، والتي تقترب من نحن ١٨٩ عملة، إذ سـيكون لكل دولة عملة رقمية واحدة.

وبنـاء عليـه؛ سـيكون اسـتخدام مصطلح العملة الرقمية في باقي أجزاء الدراسـة، يعني العملة المشفّرة التي تنوي الدول إصدارها بصورة رسمية.

## المحور الثاني: التحديات التي تواجه هذه العملات والجهود المبذولة لمواجهتها:

شـأن كل مـا هو جديـد، تواجـه العملات المشـفّرة العديد من التحديات، سـواء من داخل بيئتهـا ومـا ينتج عـن التعامـل معهـا وبها من مشـكلات، خاصة أنه من أهم سـمات العملات المشـفّرة أنها لا تمثّل أي صورة من صور الإلزام على مطوّريها أو غيرهم. كما أنها تواجه تحديات أخرى من البيئـة الخارجية، من قبل الحكومات والـدول الكبرى التي تتحكم في مقدرات النظام الاقتصادي العالمي. وفيما يلي نشـير إلى بعض التحديات التي تواجهها هذه العملات:

**أولاً: التحديات الناتجة عن البيئة الداخلية والمحيطة ببيئة العملات المشفّرة:**

- **القرصنة والسرقة**[2]: حيث تتيح عمليات القرصنة والسرقة لمستخدمي برامج الكمبيوتر، إمكانية الوصول لحسـابات العملات المشـفّرة، وسـرقتها أو التحكم فيها. وقد تناولت وسـائل الإعلام حوادث كثيرة لممارسات السرقة والسطو على حسـابات العمـلات المشـفّرة، ومنها على سـبيل المثال: ما اتخذتـه وزارة العدل الأمريكية من مصـادرة عمـلات بيتكوين مسـروقة تفوق قيمتهـا مبلغ ٥ مليارات دولار[3]. وبلا شـك في أن هناك عمليات قد لا يشـعر بها أصحابها، أو لا يستطيعون الإفصاح عن عمليات السرقة التي يتعرضون لها.

- **افتقار العملات المشّفرة إلى اعتراف كامل من قبل الحكومات والبنوك:** نعـم هنـاك دول سـمحت بقبول العملات المشـفّرة فـي التعامل وجعلتهـا تحت رقابة بنوكهـا المركزية، لكن هذا

(١) عبدالحافظ الصاوي، الدولار الرقمي.. إصرار أمريكي على قيادة النظام النقدي العالمي، ٢٠/ ٧/ ٢٠٢١.

(٢) أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية – حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عجمان، الإمارات، أبريل ٢٠٢١، ص ١١٥ – ١١٦.

(٣) BBC، بيتكوين: السلطات الأمريكية تصادر عملات مسروقة بقيمة ٥ مليارات دولار، ٩/ ٢/ ٢٠٢٢.

العـدد لا يـزال محدوداً، ويكاد يكـون في إطار بعـض الـدول الأوروبيـة وأمريكا، والسـلفادور كما أسـلفنا، لكـن غالبية دول العالـم ما زالت تتوجس خيفة من انتشار هذه العملات، دون أن تسـيطر على تعاملاتها، حتى لا تتعرض لأزمات اقتصادية كبرى.

**- تقلّبات الأسعار في سوق العملات المشفّرة:** التذبـذب غيـر الطبيعي فـي سـوق العمـلات المشـفّرة يحمـل الكثيـر من المخاطـر للمتعاملين، ويحـول التعامـل بها إلى ما يشـبه المقامـرة؛ ففي نوفمبـر ٢٠٢١ كانـت القيمة السوقية للعملات المشـفّرة تزيـد علـى ٣ تريليونـات دولار، وفـي يونيـو ٢٠٢٢ بلغت القيمة السوقية ١,٢ تريليون.

**تتيح عمليات القرصنة والسرقة لمستخدمي برامج الكمبيوتر، إمكانية الوصول لحسابات العملات المشفّرة، وسرقتها أو التحكم فيها. وقد تناولت وسائل الإعلام حوادث كثيرة لممارسات السرقة والسطو على حسابات العملات المشفّرة.**

**- صعوبة التعدين وارتفاع تكلفة الطاقة:** تتطلب عملية تعدين العملات المشـّفرة الجديدة معادلات رياضية معينة، ويتطلب إصدار عملات جديدة مشفرة استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، نظراً لاستمرار أجهزة الكمبيوتر لساعات طويلة لإنجـاز الخوارزميات الرياضيـة، وهو ما يجعل عملية التعدين محدودة، وقد لا تفي باحتياجات الأفراد والسـوق، لتكون العملات المشفّرة قادرة على القيام بمهمة العملات التقليدية.

**- غسل الأموال وتمويل الاقتصاد الأسود**[1]: ما زالت العملات المشـّفرة تواجه تحدي إمكانية توظيفها بشـكل كبير في عمليات غسل الأموال والأنشـطة الاقتصاديـة القذرة، نظراً لسـهولة تداولها عبر الحسابات والمنصات دون الإفصاح عن المتعاملين عليها، ومصادر الحصول عليها.

**- افتقار العديد من الدول لإصدار تشريعات منظمة للتعامل بالعملات المشفّرة:** فباسـتثناء السـلفادور، لـم يصـدر مـن التشـريعات اللازمة لتنظيم التعامل بالعملات المشـفّرة، بمراحلها كافة، بدءاً من التعدين والتداول والاسـتخدامات العامـة فـي بيع وشـراء السـلع والخدمـات، وكذلـك التسـويات الخاصـة بالتجارة الدولية. ولعل تجربة السـلفادور يمكن البناء عليها، واسـتكمال ما ينقصها، لتكون نواة لاسـتكمال القاعـدة القانونيـة المناسـبة لتلك العملات.

**ثانياً: التحديات الناتجة عن البيئة الخارجية:**

- يتطلـب الأمـر معرفة تكنولوجية ليسـت

(١) بن معتوق صابر، تحديات التعامل بالعملات المشفّرة – البيتكوين نموذجاً – المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ١٠٣ – ١٠٥.

بالبسيطة للتعامل وفق آليات العملات المشفّرة، ولكن ما زالت معدلات الأمية مرتفعة (١٧٪ من سكان العالم فوق ١٥ سنة لا يعرفون القراءة والكتابة)، فضلاً عن ارتفاع معدلات الأمية التكنولوجية، وكذلك عدم توافر البنية الأساسية اللازمة في العديد من دول العالم، خاصة في الدول النامية، ما يجعل هذه الدول غير قادرة على توفير خدمات الإنترنت، وكذلك ما يتعلق بأنظمة المعلومات والاتصالات، وهو ما سيجعل العملات المشفّرة عملاً يخص شريحة معينة، أو محدودة من سكان العالم، فحسب أحدث الأرقام، يصل عدد المتعاملين بتلك العملات مطلع عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٣٠٠ مليون إنسان، بينما عدد سكان العالم يقترب من ٨ مليارات نسمة.

**ما زالت العملات المشفّرة تواجه تحدي إمكانية توظيفها بشكل كبير في عمليات غسل الأموال والأنشطة الاقتصادية القذرة، نظراً لسهولة تداولها عبر الحسابات والمنصات دون الإفصاح عن المتعاملين عليها.**

- يتوفر للنظام الاقتصادي العالمي الآن بنية مستقرة من خلال العملات التقليدية، وبلا شك فإن الانتقال إلى العملات المشفّرة لتحل محل العملات التقليدية، قد يستغرق وقتاً طويلاً، ما يرسخ لدى الدول والشعوب تفضيل العملات التقليدية، على أن تبقى العملات المشفّرة مجرد سلعة تستخدم للمضاربة في أسواقها المعلنة والمعروفة، وهو ما يحول دون أن تكون العملات المشفّرة بديلاً للعملات التقليدية في الأجلين القصير والمتوسط، ولن يكون الأمر سهلاً كذلك في الأجل الطويل. وحتى يتحقق هذا في الأجل الطويل، فلا بد من عمل أممي يسعى لإقامة متطلبات هذه الخطوة.

- تنبّهت العديد من الدول والحكومات للهدف من توجه العملات المشّفرة، حيث أُعلن أن من أهم أهدافها التخلّص من سيطرة البنوك المركزية والدول في إصدار العملات، وهو أمر يحول دون تحقيقه، حرص أمريكا، وباقي الدول صاحبة العملات الرئيسة، على أن تظل عملاتها هي العملات المقبولة في التسويات الخاصة بالتعاملات التجارية والمالية. كما أنها تمكن هذه الدول من ممارسة دور ما على خريطة القوى الاقتصادية الدولية. ومن هنا، وجدنا أمريكا تعترض بشدة بعد الأزمة المالية العالمية على فكرة إيجاد بديل للدولار كعملة رئيسة للتعاملات المالية والتجارية، أو كعملة رئيسة لسلة احتياطيات الدول من النقد الأجنبي.

**ثالثاً: الجهود المبذولة لمواجهة التحديات:**

قضية العملات المشفّرة ليست قضية تجريدية نظرية، بل هي واقع معيش فرض نفسه على الجميع، وإن كانت قيمة التعامل بها ما زالت ضعيفة مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي

العالمي[1]، لكن الوقت سيضعنا أمام تطورات متلاحقة، خاصة في ظل توظيف البحث العلمي لمواجهة التحديات التي تواجهها الظاهرة الآن.

ويلاحظ على مستوى المؤتمرات العلمية الخاصة بالمؤسسات المالية أو المؤسسات الدولية، أنها أصبحت تعطي أولوية للقضايا الخاصة بالرقمنة، والعملات الرقمية، وهو ما يعني أن ثمة تطورات ستفرز نفسها للقضاء على التحديات الخاصة بتنظيم التعامل بهذه العملات، سواء فيما يتعلق بالجانب التشريعي، أو فنياً في مواجهة عمليات القرصنة والسطو البرامجي، وكذلك مكافحة توظيف البعض للعملات في عمليات مشبوهة كغسل الأموال.

**قضية العملات المشفّرة ليست قضية تجريدية نظرية، بل هي واقع معيش فرض نفسه على الجميع، وإن كانت قيمة التعامل بها ما زالت ضعيفة مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.**

ولقد ترجم مؤتمر صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي عام ٢٠١٨ بمدينة «بالي بإندونيسيا»، الذي تناول موضوع التكنولوجيا المالية؛ هذا الاهتمام، حيث هدف المؤتمر إلى إفادة الدول الأعضاء من المنافع والفرص التي يتيحها التطور السريع بمجال التكنولوجيا المالية والعملات المشفّرة، ومواجهة ما تفرضه هذه التكنولوجيا من تحديات ومخاطر. وركزت أعمال المؤتمر على محاور عدة مهمة، منها[2]:

- رصد ومتابعة التطورات المالية على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور.
- تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية.
- حماية سلامة الأنظمة المالية.
- ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية.
- تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي.

## المحور الثالث: الجوانب الشرعية لهذه العملات:

شأن العديد من المعاملات المستحدثة، يأتي اهتمام المسلمين بقضية الحلال والحرام في تلك العملات، وهو أمر ليس بجديد، خاصة على الصعيد المالي والاقتصادي؛ فمنذ نشأة وتوسّع عمل البنوك وما شملها من تطورات، أو أسواق المال، أو باقي المعاملات المالية والاقتصادية؛ وجدنا سؤال (الحلال والحرام). ولم يقتصر

(١) تبيّن بيانات البنك الدولي أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت ٨٧,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، و٨٤,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، بينما القيمة السوقية للعملات المشفّرة بلغت في نوفمبر ٢٠٢١ قرابة ٣ تريليونات دولار، وانخفضت في يونيو ٢٠٢٢ لتصل إلى ١,٢ تريليون دولار، وهو ما يعني أن نسبة القيمة السوقية للعملات المشفّرة ما زالت محدودة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي.

(٢) بن معتوق صابر، مرجع سابق، ص ١٠٥ و١٠٦.

الأمر على مجرد السؤال، بل انتقل إلى أسلمة العديد من المعاملات والمؤسسات؛ فوجدنا المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف، أسواق المال، مؤسسات التأمين التكافلي، والصكوك)، وكلها تجتهد في تقديم البديل الذي يعمل في إطار قواعد الشريعة الإسلامية. بل تحول الأمر إلى الاهتمام بقواعد التمويل الإسلامي، حيث خُصّصت له مناهج للتدريس بالجامعات، وأنشئت مؤسسات تقوم على تطوير أدواته، ووضع القواعد الضابطة للعمل به، وفق قواعد علمية مستقرة.

وقد توالت الاستفسارات حول الموقف الشرعي من العملات المشفّرة، ووجدنا الفتاوى بشأنها تصدر من مؤسسات الإفتاء الرسمية. كما وجدنا اجتهادات لرموز من علماء الشريعة المعنيين بالشأن المالي والاقتصادي. وفيما يلي نشير إلى بعض ما ورد في هذا الشأن:

**أولاً: فتاوى مؤسسات الفتوى الرسمية:**

بات أمر العملات المشفّرة مزعجاً في الدول التي تعاني أزمات مالية، مثل مصر والأردن وفلسطين، وغيرها مثل الإمارات وتركيا، لذلك وجدنا مساهمات مبكرة من دور الإفتاء في الدول العربية والإسلامية بشأن التعامل بالعملات الرقمية.

**مصر:** جاءت الفتوى رقم ١٤١٣٩ للدكتور شوقي علّام، مفتي مصر، للإجابة عن سؤال حول: حكم التعامل بيعاً وشراءً في العملة الإلكترونية التي تسمى البيتكوين، لتنص على ما يلي: «بعد البحث والدراسة المستفيضة، وبعد الرجوع لخبراء الاقتصاد والأطراف ذات الصلة بمسألة العملات الإلكترونية خاصة البيتكوين Bitcoin؛ ترى أمانة الفتوى بدار الإفتاء المصرية أن تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها، حرامٌ شرعاً؛ لآثارها السلبية على الاقتصاد، وإخلالها باتزان السوق ومفهوم العمل، وفقدان المتعامل فيها للحماية القانونية والرقابة المالية المطلوبة، ولما فيها من الافتيات على وُلاة الأمور، وسلب بعض اختصاصاتهم في هذا المجال، ولِمَا تشتمل عليه من الضررِ الناشئ عن الغررِ والجهالةِ والغشِّ في مَصْرِفها ومِعْيارها وقِيمتها، وذلك يدخلُ في عموم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا». فضلاً عما تؤدي إليه ممارستُها من مخاطرَ عاليةٍ على الأفراد والدول، والقاعدة الشرعية تقرر أنه: لا ضرر ولا ضرار»[1].

**الإمارات:** جاءت الفتوى رقم ١٣١١٣١ للإجابة عن سؤال: هل تداول عملة البيتكوين أو غيرها من العملات الرقمية جائز شرعاً، وما الضوابط الواجب توافرها لتداول هذ العملات إن كان ذلك جائز شرعاً؟ لتنص على ما يلي: «لا تجوز المتاجرة بالعملاتِ الرقمية الافتراضية مثل البيتكوين؛ نظراً لجهل الجهة المصدرة لها، ولمحدودية الاعتراف بها، ولما قد يترتب على تداولها من المفاسد وإضاعة الأموال، ولصعوبة

(١) دار الإفتاء المصرية، رقم الفتوى ١٤١٣٩، تاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٧، https://bit.ly/2NSfKZ8.

الحكم على طبيعتها. ومن الشروط الأساسية - في الشرع والقانون - لاعتبار الشيء عملة نقدية، هو: أن تعتمد الدولة ذلك رسمياً؛ وهو ما يعبر عنه عند الفقهاء: بسك النقود. جاء في الأحكام السلطانية عن الإمام أحمد أنه قال: (لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب، بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظائم). وبما أن البيتكوين ونحوها عملة رقمية افتراضية، ولا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية، وليس لها ارتباط بالمؤسسات المالية الرسمية، ولا المصارف ونحوها، والجهالة تحيط بها من كل جانب؛ فهي تعتمد على التشفير التام، ولا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية، ولا تخضع لسلطة رقابية، وقد ترتفع ارتفاعات مهولة أو تنخفض انخفاضات حادة، مما يعرضها للتلف والضياع. بالإضافة إلى أن البيتكوين تُلحق الضرر باقتصاد الدول، فالتعامل بها يسهل التجارات المحظورة، وغسيل الأموال، والتحويلات المالية المشبوهة؛ والضرر ممنوع؛ ففي الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في المسند: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». وعليه: فلا يجوز التعامل بهذه العملة، والتكسب منها، لما فيها من الغرر الذي يشبه غرر المقامرة المحرمة إجماعاً؛ ولما يؤدي إليه التعامل فيها من ضياع حقوق كثير من الناس، وأكل أموالهم بالباطل، وقد صح: أن من أوائل ما يُسأل عنه الإنسان يوم القيامة ماله: «من أين اكتسبه وفيم أنفقه» رواه الترمذي. مع الإشارة إلى أنه إذا اعترفت بها الدول في المستقبل وأصبح لها تشريعات واضحة تحفظ حقوق المتعاملين بها وتزيل عنهم الإبهام والمخاطر المحيطة بها؛ فعندئذ يختلف حكم التعامل بها. والله تعالى أعلم»[1].هفل

**فلسطين:** في عام ٢٠١٧ أفتت دار الإفتاء الفلسطينية بحرمة التعامل بالعملات الرقمية، ومما جاء في بيانها بحرمة التعامل بهذه العملات: «ارتباطها «بالمقامرة» واحتوائها على الغرر الفاحش، ولا يجوز بيعها أو شراؤها لأنها عملة ما زالت مجهولة المصدر ولا ضامن لها وشديدة التقلب وتتيح مجالاً للنصب والاحتيال. وأن العملات ليست من السلع لأنها لا تشبع أي رغبة استهلاكية عند الإنسان وتُكيف على أنها برنامج إلكتروني كأداة تمويل وتأخذ دور العملة في بعض الدول. ولا تتوافر فيها شروط النقد الشرعية والمتمثلة في أن هذه العملة لا تعد مقياساً للسلع والخدمات، وليست شائعة بين الناس، ولا تصدر عن سلطة معلومة»[2].

ومن خلال استعراض مضمون الفتاوى الصادرة عن دور الإفتاء في كلٍّ من مصر والإمارات وفلسطين، نجد أن سبب التحريم يعود لأمور عدة، منها: الغموض، وعدم تمتعها بمواصفات النقود من الناحية الفقهية، فضلاً عن صدورها من سلطة غير ولي الأمر، وكذلك حالة عدم الشفافية الخاصة بتلك العملات.

---

(١) الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، فتوى رقم ١٣١١٣١، بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٢١، https://bit.ly/3tfw7A5.

(٢) رابط بيان دار الإفتاء الفلسطينية حول العملات الرقمية، https://bit.ly/3PZuUqz.

وبعيداً عن دور الفتوى، فقد شغلت قضية الجوانب الشرعية للعملات المشفّرة الرأي العام بشكل ما، وقد تصدّر بعض العلماء في دول عدة للإدلاء برأيهم وتقديم فتواهم بهذا الخصوص، ومنهم بعض العلماء من السعودية، الذين لم يخرج رأيهم كثيراً عما ذهبت إليه دور الفتوى الرسمية، مثل الشيخ عبدالله المطلق عضو هيئة كبار العلماء السعودية، والشيخ عبدالله المنيع عضو هيئة كبار العلماء السعودية أيضاً.

أما الدكتور علي القرة داغي، الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، فقد ذهب إلى تحريم التعامل بالعملات المشفّرة من باب تحريم الوسائل وليس تحريم المقاصد، لما في التعامل بالصورة الحالية بهذه العملات من إهدار للمال نتيجة المضاربات الكبيرة[1].

**من النتائج المرتقبة وفق سيناريو سيطرة العملات الرقمية، أن يتلاشى دور البنوك المركزية، حيث ستفقد دورها في إصدار النقود نيابة عن الحكومات، كما أنها لن تستطيع السيطرة على المعروض النقدي.**

## المحور الرابع: أثر هذه العملات في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية:

ثمة سيناريوهات عدة تنتظر مستقبل العملات الرقمية ودورها في العلاقات الاقتصادية الدولية، منها: سيناريو سيطرة هذه العملات على التبادل، سواء فيما يتعلق بتعاملات الأفراد أو الدول، بشرط أن تبقى في إطار خارج سيطرة الدولة، والدور التقليدي لمظاهر السيادة للدول بالتحكم في العملات، سواء من حيث كميات الإصدار، أو توظيفها في صنع السياسة الاقتصادية. لكن هذا الدور غير مرحّب به من قبل الحكومات، وتسعى بقوة إلى مقاومته، لكن بعض الأفراد والمؤسسات يريد هذا الأمر ويرغب فيه، خاصة أولئك الذين تضرَّروا من سيطرة العملات الرئيسة على التبادل وتسوية المعاملات المالية والتجارية، وموقفهم من الدولار، الذي أرهق العديد من الدول في ظل سياسات مالية ونقدية أمريكية متقلبة، خاصة بعد تخلي أمريكا عن قاعدة الذهب عام ١٩٧١.

ويرى أصحاب هذا السيناريو في العملات الرقمية مخرجاً من سيطرة المؤسسات المالية، وتوفيراً لنفقات التحويل من قبل البنوك الوسيطة أو مؤسسات السيطرة على عمليات تحويل ونقل الأموال، ولن يكون الأمر متوقفاً عند هذا الحد، بل ستكون هناك قواعد جديدة للثروة، سواء من حيث قيمتها، أو تأثيرها، وستكون الكلمة الأخيرة في هذا الأمر مرجعيتها لامتلاك التكنولوجيا. إن تحدي الطاقة بكونه أحد سلبيات إنتاج العملات الرقمية، يمكن تقليل تكلفته مع الوقت، ولقد رأينا هذا في كثير من المنتجات التكنولوجية

(١) د. علي القرة داغي، فتوى حول: الحكم الشرعي للعملات الرقمية الإلكترونية.

المستخدمة على مدار العقود الماضية، خاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات. وإن كان هذا الأمر يتطلب المزيد من الإنفاق على البحث العلمي للتغلب على عقبة الطاقة واستهلاكها الكبير في إنتاج العملات الرقمية.

ومن الصعب التكهّن بطبيعة المؤسسات المالية والتجارية على المستوى الإقليمي والعالمي، في ظل سيطرة العملات الرقمية، والقضاء على العملات التقليدية؛ لأن الغرض الرئيس وراء فكرة إصدار العملات الرقمية عام ٢٠٠٨، وتفعيلها بشكل عملي عام ٢٠٠٩؛ هو الخروج عن المألوف، والتحرر من القيود.. هل ستبقى أسواق المال على ما هي عليه، أم سيكون لها شكل جديد؟ هل سنكون أمام شكل جديد من البنوك أو وجود مؤسسات مشابهة بديلة؟ هل سيكون هناك دور للمؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليان)؟ أم أن سيطرة العملات الرقمية ستظهر لنا مؤسسات بديلة بكل ما تعنيه الكلمة، بعيداً عما ألفناه على مدار القرنين الماضيين، من دور النقود في الحياة الاقتصادية؟

- **تلاشي دور البنوك المركزية:** من النتائج المرتقبة وفق سيناريو سيطرة العملات الرقمية، أن يتلاشى دور البنوك المركزية، حيث ستفقد دورها في إصدار النقود نيابة عن الحكومات، كما أنها لن تستطيع السيطرة على المعروض النقدي، ولا بمقدورها صنع سياسات تستهدف التضخم أو سعر الصرف. أما قضية سعر الفائدة في ظل سيطرة العملات الرقمية، فسيكون من الصعب التكهن بها الآن، لأن التعامل سيكوّن رقعة واسعة، وسيكون للأفراد دون سواهم التعامل وفق سعر فائدة أم لا. وإذا ما تم اختيار التعامل وفق سعر الفائدة، فلن تكون هناك جهة مركزية يمكنها حتى تحديد سعر استرشادي للفائدة. أما سعر الصرف، فيمكن في ضوء أبرز عشر أو خمس عملات رقمية مثلاً، على أن تعدّ العملات الرئيسة، ويتم تقييم باقي العملات مقارنة بها، إلا أن النظام لو أسفر عن أن تحلّ العملات العشر الرئيسة محل العملات التقليدية الرئيسة الآن، فسنكون أمام تكرار الهيمنة نفسها، وإمكانية أن تسيطر جهة ما على المقدرات المالية للعالم.

أما السيناريو الثاني، فهو ترويض العملات الرقمية والسيطرة عليها من قبل الحكومات والبنوك المركزية، وهو ما تسعى إليه الدول والحكومات بشكل جدي الآن؛ فبعض الدول منعت التعامل بهذه العملات، والبعض الآخر جرّم التعامل بها، وثمة سعي حثيث لإصدار العملة الرقمية الخاصة بكل دولة، ولا يمنع إصدار هذه العملات الآن سوى استكمال السيطرة التكنولوجية، ومنع المشكلات المالية والاقتصادية الناتجة عن تفعيل منظومة العملات الرقمية.

ولعل الوضع القائم الآن للتعامل مع العملات المشفّرة أو الرقمية البعيدة عن سيطرة الدول، يعدُّ نوعاً من الفترة الانتقالية، والتي تمهّد بها الدول والحكومات لانتقال سلس للعملات

الرقمية الحكومية؛ فمثلاً وجود منصات رسمية للتعامل والتداول للعملات المشفّرة، أو قبول بعض البنوك المركزية التعامل وفق العملات المشفّرة؛ يجعل التجربة تحت المراقبة والدراسة، لتلافي أخطائها، أو سهولة تحويلها إلى سيطرة المؤسسات الخاضعة للدولة، وفي حالة نجاح سيناريو سيطرة الدول على العملات المشفّرة، فستفقد الغرض من فكرة إصدارها التي أُعلن عنها عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ومن ثم سيبقى العديد من المؤسسات المالية والتجارية على ما هي عليه، سواء الصعيد القطري أو الإقليمي أو الدولي، وسيكون التغيّر فقط في إمكانية إكساب العملات المشّفرة كل سمات العملة وصفاتها، وسيكون سعر صرف العملات المشفّرة، التي وصل عددها لنحو ١٩ ألف عملة تقريباً، مجرد برنامج كمبيوتر، يضع معايير للتبادل بين هذه العملات وتحديد سعرها.

ويتبقى قضية التشريعات التي ستستغرق وقتاً ليس بالقصير، لمعالجة جميع صور التعامل وفق آلية العملات المشفّرة، أو الرقمية التي تسيطر عليها الحكومات، ولن يكون الأمر سهلاً، بل ستكون هناك تغيرات وتطوير مستمر، كلما اتسعت رقعة التعامل بالعملات المشفّرة.

## خاتمة:

لا شك في أن ما يعيشه العالم اليوم من ظاهرة العملات المشفّرة، هو جزء من تجليات العولمة الاقتصادية التي انطلقت مطلع تسعينيات القرن العشرين، فلولا ثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبت العولمة، لما تم الوصول لمنتج العملات المشفّرة.

لكن تسارع الظاهرة أصبح تحدياً يواجه الاقتصاد العالمي، إن لم يكن أحد مظاهر ميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد، يهدّد عروش القوى الاقتصادية الكبرى التي تشكل خريطة القوى الاقتصادية العالمية، ويضعنا أمام اقتصاد رقمي بكل ما تعنيه الكلمة، وستكون له قوانينه وعلومه المستقبلية.

نعم تواجه الظاهرة مشكلات ليست بالسهلة، لكن هل يمكننا القول إن العملات المشفّرة وُجدت لتبقى؟ على الرغم مما تعانيه من أداء مضطرب يجعل البعض يذهب لزوال الظاهرة. إن الرأسمالية اعتادت على أن تتعامل مع أزماتها على أنها فرصة للانتقال لوضع أفضل، وفرصة لتصحيح أوضاع خاطئة، كما حدث في أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، التي نتج عنها تصحيح مفاهيم اقتصادية خاطئة فيما يتعلق بقوانين العرض والطلب، وكذلك الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وفي الوقت الذي نرى فيه هذا الصراع المحتدم بين الصين وأمريكا، أو بين روسيا من جهة وأمريكا وأوروبا من جهة أخرى؛ فإننا نجد أن الخلاف قائم على المصالح والحصول على أكبر قدر من المنافع والسيطرة على الموارد، وإدارة الاقتصاد العالمي، وليس تبنّي نهج اقتصادي جديد بعيداً عن الرأسمالية. إن الصين ومنذ سنوات تدافع عن حرية التجارة، ليس حباً

فـي الرأسـمالية، ولكن حفاظـاً على مصالحها المتحقّقة في حرية التجارة، وصادراتها السـلعية التي تعدّ أحد أعمدة اقتصادها.

إذاً قضيـة العملات المشـفّرة سـيكون لها وزنهـا المرتقـب، سـواء أُطلق لها العنـان خارج سـيطرة الحكومات، أم تم السـيطرة عليها من خـلال الحكومـات، وإطلاق العمـلات الرقمية لكل دولة، فبلا شـك سنكون أمام صور مختلفة لتسـوية المعاملات التجارية والمالية البينية لدول العالـم، وقـد تقدم لنـا تطـورات أداء العملات المشفّرة وظائف مالية جديدة، تتبنّاها المؤسسات المالية الحالية، أو قد تسفر عن ميلاد مؤسسات مالية أخرى بوظائف جديدة.

ولكـن علينـا أن ننظـر للظاهـرة بشـكل أعمـق، وهـو أنهـا وإن كانـت تحمـل أهدافـاً سياسـية واقتصاديـة جديـدة، إلا أن عمادهـا هو التكنولوجيا، ومن ثـم من يملك التكنولوجيا سـيتحكم فـي إدارة ظاهرة العملات المشـفّرة، وسيجني ثمارها بما يحقق مصالحه.

وإذا مـا نظرنا إلى مركـز الثقل في ظاهرة العمـلات المشـفّرة - وإن كان منبعهـا بشـكل غيـر مقطوع به يعود لشـخص صيني أو ياباني - سـنجد أن الـدول التـي تحتضـن الظاهرة، والشركات الكبرى التي تستثمر وتسمح بالتعامل بهـذه العملات؛ تتركز بشـكل كبير فـي أمريكا والغرب، وهو ما يعني أن نتائج الظاهرة سـتؤول لهما فيما بعد.

وفي مقارنة بين سلوك عدد كبير من الدول الصاعـدة والناميـة، التي وجهت فيهـا البنوك المركزيـة تحذيراً للبنوك مـن التعامل بالعملات المشفّرة، من حيث الاسـتثمار، أو قبولها كعملة، أو أي شـكل من أشـكال التعامل؛ وجدنا أوروبا وأمريـكا علـى عكس ذلك، حيـث وجد في عام ٢٠٢١ أن هنـاك قرابـة ٥٥ بنـكاً مـن أوروبـا وأمريكا يسـتثمرون في العملات المشفّرة، منها: باركليز، وسيتي غروب، وغولدمان ساكس، وجي بي مروغان تشيس، وبي أن بي باريبا[1].

ولكن على الدول الصاعدة والنامية ألا تعيش دور المشاهد، أو من يقف على جانب النهر لينال بعضاً من سـمك الصيد، كما حدث في العولمة؛ بـل عليهـم أن يزيـدوا اهتمامهـم بالتكنولوجيا بشـكل عام، وتكنولوجيا العملات المشفّرة بشكل خـاص، حتى لا يجدوا أنفسـهم مجـرد مفعول بهـم في تطور منتظر قد يغيّر من طبيعة النظام الاقتصادي العالمي المرتقب.

(١) INDEPENDENT عربية، ٥٥ بنكاً في العالم تستثمر في العملات المشفّرة.. فما هي؟ ١٤/ ٨/ ٢٠٢١.